[FINAL] [16JRDEL] [Mon Sep 17 16:38:44] [pierre ayrouth] [16JRDEL] [16] [N/A][-]

تركيا أتاتورك الحديثة.. وتركيا أردوغان الأحدث



فؤاد مطر

مع ان لعبة الأكثرية والمعارضة في تركيا ليست بالحدة التي هي عليها في لبنان، إلّا ان إخراج الأزمة التركية من عنق الزجاجة يصلح أمثولة تستحق التأمل فيها من جانب أطراف الأزمة في لبنان.. هذا اذا شاءت هذه الاطراف ان تتأمل او سُمح لها ان تتأمل.

اراد رجب طيب اردوغان رئيس الحكومة التركية مكافأة رفيقه عبد الله غول الذي كان اول رئيس حكومة لـ«حزب العدالة والتنمية» الذي يترأسه اردوغان والذي لم تساعد ظروف العضوية في البرلمان على ان يكون هو رئيس الحكومة فاختار عبد الله غول الذي ما لبث ان رد الأمانة إلى صاحبها لمجرد أن اتاحت الظروف المشار اليها الفرصة امام ان يترأس اردوغان الحكومة، التي بات غول فيها راضياً ومن دون اي تبرُّم وزيراً للخارجية.

مع اقتراب نهاية الولاية الرئاسية للرئيس أحمد نجدت سيزر ابلغ اردوغان رفيقه غول بأن يستعد ليكون مرشح «حزب العدالة والتنمية» لرئاسة الجمهورية. ثم اعلن ذلك على الملأ فقامت قيامة العلمانيين والجنرالات بذريعة ان «خير النساء» زوجة غول محجَّبة وان على السيدة الاولى ان تكون حاسرة الرأس. واحتكمت تركيا الاردوغانية وتركيا العلمانية بكل اطياف المعارضة ومعها جنرالات المؤسسة العسكرية الى الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الأحد 22-7-2007 فكان الفوز من نصيب حزب «العدالة والتنمية» الذي نال 47 في المائة من اصوات الناخبين كما ان النسبة الكبرى من النساء اللواتي فُزْنَ في الانتخابات (31 امرأة من اصل 45) انتُخِبْن تحت لائحة الحزب الاردوغاني، وبذلك ستكون رئاسة الحكومة ايضاً للزعيم الاسلامي المقبول اقليمياً ودولياً والمرحَّب به اوروبياً رجب طيب اردوغان الذي زوجته ايضاً محجَّبة.

تراجعت الذرائع العلمانية بعد الفوز المبهر لحزب اردوغان في الانتخابات وهذا زاده اصراراً على ترشيح غول لرئاسة الجمهورية. وعلى وقع تصريحات هجومية من جانب العلمانيين جرى التصويت في البرلمان مرتين دون ان يفوز غول لأنه لم يحصل على غالبية الثلثين. وفي المرة الثالثة حصل الفوز المبين بالأكثرية المطلقة اي بـ 276 صوتاً من الاعضاء الـ 550 في مجلس النواب مع ملاحظة أن لحزب «العدالة والتنمية» 340 نائباً. لكن الجنرالات في شخص رئيس الاركان امتعضوا اشد الامتعاض وبدأوا توجيه رسائل ذات دلالات من بينها رفض الجيش دعوة السيدة الاولى الى حضور العرض العسكري، لمناسبة انتصار القوات التركية على القوات اليونانية في 30-8-1922، وذلك بسبب حجابها. كما ان رئيس الاركان الجنرال يشار بويوكانيت الجالس بين اردوغان وغول في المنصة لم يتحدث اليه مطولا وكان قبل يوم امتنع وعدد من الضباط عن مصافحة الرئيس في مناسبة حفل تسليم شهادات في مستشفى عسكري في انقرة الأمر الذي حمل بعض الصحف على انتقاد هذا التعامل الخشن وغير اللائق من العسكريين مع رئيس البلاد. لكن على الرغم من هذه الخشونة قال اردوغان في كلمته لمناسبة عيد النصر: «ان من الضروري لنا ان نتوحد حول قِيَمْ امتنا ومميزات جمهوريتنا والأهداف المشتركة اكثر من اي وقت مضى وان ننحي خلافاتنا جانباً...».

وذريعة الحجاب ليست كل شيء، بل وليس الحجاب هو الدافع الاساسي الى هذا الاسلوب الذي يصل الى مرتبة الموقف، وإنما الدافع الحقيقي هو الحقد في نفوس الجنرالات لأن اردوغان كزعيم اسلامي معتدل شكلا ولباساً وحديثاً ورؤية واقعية للعلاقة مع المجتمع الدولي، قطع الطريق على هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسات السياسية وعطَّل في الجنرالات شغفهم في قلب الحكومات واهانة رؤسائها على نحو ما اصاب رؤساء أربع حكومات خلال ستين سنة آخرهم رئيس الحكومة السابق ورئيس حزب «الرفاه» الذي تغيَّر الى «حزب الفضيلة» بعد حل حزب «الرفاه» نجم الدين اربكان الذي ورثه اردوغان بعد عملية تجميل جذرية للعمل الحزبي الاسلامي وبذلك لم تعد مبررات انقضاض الجنرالات على الرؤساء المدنيين موضع ارتياح الرأي العام لها، لكن الجنرالات يبذلون ما في الوسع لاستعادة القبضة كي لا يصيبهم ما اصاب زملاءهم جنرالات الجيش الجزائري في عهد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة.

وجنرالات تركيا كما جنرالات الجزائر تنطبق عليهم مع بعض التعديل «خسرنا جولة ولم نخسر الحرب». وإلّا فما معنى ان نبتة العنف في الجزائر ظهرت من جديد وفي صيغة التفخيخ هذه المرة؟ وما معنى ان جنرالات تركيا لا يصافحون رئيس البلاد الذي هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ولا يحترمون الأصول ودعوة زوجته «خير النساء» لأنها محجَّبة كما ابنتها «كوبرا» ذات العشرين ربيعاً وكما زوجة رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان الذي يحكم البلاد منذ العام 2002 وكما ايضاً معظم نساء «العدالة والتنمية» بمن فيهن عضوات البرلمان.

بعد طول عناد زار رئيس الجنرالات القصر الجمهوري وهنأ رئيس البلاد عبد الله غول الذي فتح ابواب القصر امام الجميع من دون استثناء بمن في ذلك بعض المطربات والنساء المحجَّبات ونواب اكراد الأمر غير المسبوق في دنيا الرئاسة التركية. اما اردوغان رجل تركيا القوي الثاني بعد الأول مصطفى كمال اتاتورك فإنه، وقد نجح في اول انقلاب مدني سلس على الجنرالات اصحاب الباع الطويل في قلب الحكومات المدنية، كان غارقاً في التحضير للانقلاب الثاني انما على الدستور او فلنقل اعادة صياغة تركيا بحيث تأخذ الاردوغانية مكانها جنباً الى جنب مع الاتاتوركية وبذلك لا تعود المؤسسة العسكرية تتصرف على نحو ما تمارسه منذ نصف قرن لم يذق فيه المدنيون طعم الحكم المستقر. وبذلك يكون أردوغان استنبط معادلة جديدة جعل من خلالها العالم يرتاح الى تركيا الأحدث على يديه بعد تركيا الحديثة على يديّ مصطفى كمال أتاتورك، ولا يخشى الإسلام بالتطبيق التركي الأردوغاني... وهو ما يحتاجه هذا الدين الذي تتنازع مفاهيمه تيارات وأحزاب طالما أساء بعضها نتيجة سوء التصرف والتخبط في التعاطي مع العالم الخارجي غير المسلم.



خطاب آن أوانه



حسين شبكشي

hussein@asharqalawsat.com

في هذه الأيام من كل عام وخلال شهر رمضان المبارك، تنفتح شهية المسلمين على البرامج والكتب والندوات الدينية بشكل استثنائي، فالكثير يبحث عن مبتغاه من آراء وأفكار مريحة تلبي وتجيب عن الأسئلة، مع ذلك يبقى السؤال المهم قائما: أين حجم «الوسطية» وتعاليمها في الخطاب الديني الإسلامي العام؟ تذكرت ذلك وأنا أقرأ تصريحا لأحد غلاة التطرف وأباطرة التشدد يقول فيه: إن الحوار بين الأديان والتقارب بينها هو كفر وشرك. وهذا أقل ما يقال عنه أنه رأي شاذ وغريب، ولكنه حاضر وموجود.

العالم الإسلامي ينتظر توضيحا حقيقيا وجادا للمفاهيم التي يتم الحديث عنها المرة تلو الأخرى وترديدها بشكل متواصل، مفاهيم كالتسامح والوسطية وغيرها. ولذلك لم يكن غريبا أن تمتلئ إحدى أهم قاعات المناسبات في العاصمة الأمريكية واشنطن دي سي بالمئات من المسلمين الذين جاءوا من مختلف الولايات، ومن فئات عمرية مختلفة ليستمعوا لمحاضرة الداعية «الظاهرة» عمرو خالد الذي يقدم خطابا مغايرا عما هو سائد وتقليدي، خطاب بدون قلق وغضب وصريخ وعويل وتهديد، وقد يكون عمرو خالد الحالة الأشهر وصاحبة الحظ الأوفر من التغطية الإعلامية، ولكنه حتما ليس وحيدا على الساحة، فهناك محاولات مهمة فها هو مفتي سورية الشيخ أحمد حسون يقدم أمثلة لافتة عن العمل بالمذاهب وتوسيع دائرة الإفتاء، وها هو الشيخ عبد الله فدعق الفقيه السعودي المعروف يقدم بحثا في غاية الأهمية عن مبدأ «فتح الذرائع» وليس سدها من وجهة نظر شرعية بشكل جمالي وعصري غير مسبوق، هناك طبعا الجهود اللافتة والمهمة جدا للشيخ حمزة يوسف في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم الجرعة الحضارية الإسلامية للمسلم الجديد بالممارسة الفعلية والعملية للمساواة والتسامح والوسطية، وها هو الشيخ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء من دبي يقدم نموذجا صحيا وسلسا للإفتاء الميسر للمسلم في هذا الزمان الشديد الصعوبة. النهم الهائل الموجود لدى المسلم اليوم ليبحث عن علوم جديدة ومفاهيم مطورة للكثير من قضايا زمانه لم يعد سرا، ولكن نضوب الاجتهاد وإغلاق بابه والاعتماد على الجمود القديم وكأنه النبع الوحيد للحقيقة بات مصدرا طبيعيا للتطرف والتنطع مؤديا الى نتيجة تلقائية لتشوه صورة الفكر الإسلامي الحقيقي والممكن.

السماح للأصوات الجديدة في العالم الإسلامي أن تظهر وتكون على السطح (مهما حوربت وتعرضت للمضايقات من الأصوات الدينية التقليدية كما هو منتظر)، السماح بظهورها ليس فقط طلبا ضروريا ومنطقيا ولكنه طلب عادل وفي صالح الفكر الديني والمسلم بدلا من التضييق عليهم ومحاولة إقناعهم بالقوة أن هناك رأيا واحدا فقط وصورة واحدة فقط للحق والحقيقة، وهذا هراء لا يمكن قبوله.

أوان المصالحة في الصومال



علي إبراهيم

جاء توقيع اتفاق المصالحة بين الفرقاء الصوماليين في جدة ليلة اول من امس لينعش الآمال بامكانية دخول هذا البلد الممزق منذ اكثر من 16 عاما مرحلة جديدة يستعيد فيها توازنه ووحدته تحت حكومة مركزية تستطيع ان تضع البلد الذي يحظى من حيث الموقع باهمية استراتيجية لقربه من مدخل البحر الاحمر من جديد على الخريطة العالمية والاقليمية.

التوقيع في حد ذاته يحمل اشارات مهمة من حيث التوقيت فهو يأتي بعد مؤتمر لمختلف الفرقاء الصوماليين في مقديشو عقد تحت وقع الهجمات والتفجيرات والاغتيالات في اغسطس، ومن حيث المكان باعتبار انه يمثل رعاية عربية لجهود اعادة السلام والصلح في دولة عضو بالجامعة العربية وظلت محل اهمال اقليمي ودولي لفترة طويلة.

الجهد الاساسي لانجاح هذه المصالحة يقع على عاتق الصوماليين انفسهم فلا احد يستطيع ان يساعدهم ما لم يساعدوا انفسهم ويتمكنوا من حل الخلافات باساليب غير استخدام السلاح ووضع المصلحة الوطنية التي تجمعهم فوق أي اعتبار آخر فالاتفاق هو خطوة اولى تستلزم عملا جادا ودائما كما قال العاهل السعودي خلال رعايته توقيع المصالحة.

وان كان جزء من المشكلة الصومالية يرتبط بتعقيدات اقليمية في القرن الافريقي تحتاج هي الأخرى الى مصالحة وجهد عربي ودولي من اجل وقف الصراعات الدامية التي تستنزف شعوب هذه المنطقة وتسمح بنشر الفوضى والعنف، وتسلل جماعات التطرف والارهاب التي تحاول ايجاد قواعد لها في اماكن الاضطرابات بالعالم من اجل نشر جراثيمها والتخطيط لاعمال الارهاب.

وليس خافيا ان جزءا ليس صغيرا مما يدور على الأرض الصومالية هي حرب بالوكالة بين اثيوبيا واريتريا اللتين خاضتا حربين دمويتين بسبب خلافهما الحدودي الذي راح ضحيته آلاف بدون نتيجة واضحة، والان يدفع الصوماليون حصة من دمهم بسبب هذا الخلاف الاقليمي الذي يهدد كل منطقة القرن الافريقي.

الجانب الآخر في مشكلة الصومال والقرن الافريقي هو الاهمال الدولي الطويل لها منذ انسحاب قوات حفظ السلام منه في التسعينات بعد حادثة اسقاط الهليكوبتر الاميركية وما تبعها من ملابسات، فقد ترك البلد لمصيره يحكمه زعماء حرب يفرضون اتاوات وعصابات تمارس القرصنة على السفن المارة بالقرب من سواحله بينما يغرق مئات من ابنائه في قوارب وهم يحاولون الهرب عبر البحر الاحمر تحت رحمة تجار البشر الى ملجأ آمن او الى نقطة يستطيعون منها اللجوء الى بلد آخر، ولم يبدأ الاهتمام مجددا الا بعد مخاوف من استغلال جماعات ارهابية لأراضيه، وان كانت الارادة الدولية ليست قوية بما يكفي في ضوء التعثر الذي تشهده عملية توفير التمويل وتجهيز قوة دولية لحفظ السلام. ونفس الاهمال ينطبق على النزاع الحدودي الاريتري الاثيوبي الذي يبدو من بعيد عبثيا وتكلفته باهظة على الشعبين من دون دواع حقيقية.

واذا كانت المصالحة الصومالية مدخلا مشجعا يعطي املا في ايجاد حلول لبقية مشاكل المنطقة فان مؤتمرا دوليا اقليميا للقرن الافريقي قد يكون فكرة جيدة شرط ان تكون هناك ارادة قوية لذلك وان لا يكون امنيا فقط وانما يكون مدعوما بمشاريع وحوافز اقتصادية تجعل للسلام مذاقا حقيقيا.

في ذكرى اليوم الوطني السعودي أوائل السفراء والوكلاء والمبعوثين والمعتمدين في عهد المؤسس



عبد الرحمن الشبيلي*

مع حلول ذكرى كل مناسبة وطنية في مختلف البلدان، يحلو للأقلام أن تستذكر الأمجاد والبطولات والأيام الخالدة في طور التأسيس أو التوحيد أو تحقيق الاستقلال. إن ما تحقق في مطلع القرن الماضي في سبيل قيام المملكة العربية السعودية، على معظم أنحاء شبه الجزيرة العربية هو - بكل المقاييس - مزيج من كل ذلك، مما جعل أهلها كثيري الاعتزاز بكل من أسهم في جعل وحدة وطنهم حقيقة، وأمنه واقعاً، وتاريخه أسطورة، ذلك أن ما تحقق على صعيد تحرير أرجائه «من الإنجليز والعثمانيين» وتوحيد بواديه وأقاليمه، وتأسيس كيانه، لا بد أن يصنَّف في باب المعجزات بالنسبة للظروف والإمكانات والصعوبات المحيطة بولادته.

وقبل الدخول في سياق الموضوع، لا بد من التذكير بأن بيان توحيد المملكة العربية السعودية وتسميتها قد صدر عام 1932 بمعنى أننا نعيش اليوم الذكرى الخامسة والسبعين بالتاريخ الميلادي، وذلك بعد نحو ثلاثين عاماً من بدء جهود الملك المؤسس للمّ شتات أطرافها، وقبل نحو عشرين عاماً من وفاته رحمه الله، حيث دام حكمه «أميراً على نجد ثم سلطاناً على نجد وملحقاتها وملكاً على الحجاز ثم ملكاً للمملكة» نحو 53 عاماً.

ولدى محاولة تتبع اسماء مبعوثيه وممثليه ووكلائه ومعتمديه ثم مفوّضيه وسفرائه إلى مختلف الزعماء والبلدان، تبيّن أن الموضوع أكبر من أن يضمّه مقال واحد، فاكتفيت بانتقاء أوائلهم وأبرزهم، على أمل أن يستكمل رصد الأسماء الباقية في عمل توثيقي أشمل قادم بإذن الله.

لقد برز من مبعوثي الملك عبد العزيز ابن عمه الأمير أحمد الثنيان الذي مثّله في أقدم مفاوضات مباشرة بين إمارة نجد وبريطانيا «في جزيرة دارين السعودية 1915»، وقام في عام 1922 بنقل رسالة من الملك عبد العزيز إلى الشريف علي بن الحسين «ملك الحجاز» في مكة المكرمة.

ثم تجدر الإشارة إلى أن من أبرز مبعوثيه في تلك الفترة هو ابنه الأمير «الملك» فيصل، الذي أوفده عام 1919 وهو في سن مبكرة جداً «13عاماً»، لتلبية دعوة من ملك بريطانيا احتفاء بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد توالت رحلات الأمير إلى أوروبا قبل وبعد اختياره وزيراً للخارجية.

لكن المصادر تشير إلى اتصالات أقدم مع الأتراك «في اسطنبول» ومع الأشراف «في مكة المكرمة» ومع ابن رشيد «في حايل» قام بها مبعوثه صالح «باشا» العدل، وقد تمت بين عامي 1907 و1915، ثم تذكر المراجع أسماء شخصيات مثل: صالح بن عبد الواحد وعبد الله بن خثلان وحمد الشويعر وفهد بن زعير وحمد العبدلي وحمد السليمان الحمدان وخالد القرقني «مع الأدارسة في عسير» ومساعد بن سويلم «مع الأشراف في الحجاز» وعبد الوهاب أبو ملحه وسعيد بن مشيط وتركي بن ماضي والقرقني «مع الإمام يحيى حميد الدين باليمن»، كما يمكن القول إن جملة من مستشاري الملك عبد العزيز «وبالأخص حافظ وهبه وخالد الحكيم والقرقني ود. عبد الله الدملوجي» قد أوفدوا في مهمات سياسية إلى زعماء دول مجاورة أو صديقة أو للمشاركة في مباحثات حدودية أو نحوها وممثلين له.

ولعل مما قد يدخل في عداد المبعوثين. مجموعة من السعوديين والعرب الذين أقاموا أو تنقلوا في بلدان إسلامية أو أجنبية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي بهدف طمأنة شعوب تلك الدول وزعمائها على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في بلاد الحرمين، فكان ممن استقر في العراق على سبيل المثال لا الحصر «الصحافي النجدي سليمان الدخيل وغيره»، وفي بلاد المايو «المؤرخ والصحافي الكويتي عبد العزيز الرشيد والشاعر الكويتي محمود شوقي الأيوبي والإعلامي العراقي يونس بحري والمثقف السوداني أحمد السوركتي وغيرهم».

وذهب إلى القارة الهندية «المثقف السعودي عبد الحميد الخطيب» وإلى مصر ثم أوروبا «الدبلوماسي السعودي إبراهيم المعمر» أما المؤرخ والأديب اللبناني «أمير الريحاني» فقد جال بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية.

هذا ما يمكن إيجازه بالنسبة لمبعوثي الملك عبد العزيز الذين تطول قائمة أسمائهم والفترات الزمنية والجهات التي أرسلوا إليها، أما عن معتمديه، وهو لفظ يطلق على أسر أو شخصيات سعودية مقيمة في بعض البلدان، كان الملك يثق بها ويختارها لأداء المهام الاقتصادية أو التفاوضية أو الاجتماعية التي يحتاج إليها في جهاتهم وذلك قبل تأسيس السفارات والمفوضيات السعودية في الخارج، ومن الطبيعي أن تتفاوت أحجام صلاته بمعتمديه حسب الحاجة وعمق العلاقة مع تلك البيوتات، لكن كتب التاريخ تتفق على أن من أبرز وكلائه أسماء مثل عبد اللطيف «باشا» المنديل «في العراق» وعبد الرحمن القصيبي وإخوانه «في البحرين» وعبد الله النفيسي «في الكويت» ورشيد بن ليلى «في الشام» وفوزان السابق «في الشام ثم في مصر» وعبد الله الفوزان وعبد الله الفضل «في القارة الهندية»، وقد رصد الباحث السعودي محمد القشعمي سِيَر معظم هؤلاء في سلسلة مقالات نشرتها المجلة العربية الصادرة في الرياض، كما تضمن كتاب صدر لي هذا العام بعنوان: أعلام بلا إعلام سيرة شخصيتين منها.

وقد وردت إشارات متناثرة إلى وكلاء أكثر اعتمدهم الملك عبد العزيز في أقاليم عدة مثل المعشوق «في الإحساء» وابن زعير «في عسير» والشبل والذكير «في العراق» والرواف «في الشام» وغيرهم كثيرون، لكن الموضوع بحاجة إلى استقصاء بحثي أدق.

أما بالنسبة للسفراء ومن في حكمهم «كالقناصل والمفوّضين» الذين أوفدوا إلى الخارج لافتتاح أول ممثليات سعودية فقد رصدت أسماؤهم تلك الكتب التي تناولت العلاقات السعودية الخارجية، وبخاصة بعد إنشاء وزارة الخارجية السعودية عام 1930 وتعيين الأمير فيصل وزيراً لها، فبدأت بالمفوضية السعودية في لندن «1930» وتولاها حافظ وهبه وزيراً مفوضاً في البداية ثم صار «عام 1948» سفيراً طيلة بقية عهد الملك عبد العزيز.

أما المفوضية الثانية، فبدأت في القاهرة، مع فوزان السابق عام 1926 في شكل وكالة «معتمديّة»، ثم رفعت بعد عشر سنوات إلى مفوضيّة في عهد السفير عبد الله الفضل «1932».

أما الثالثة فقد تأسست في بغداد سنة 1932 وكان على رأسها لفترتين قصيرتين كل من عبد الله الخيال ثم محمد المطلق، ثم جاء إبراهيم المعمر ومحمد عيد الرواف وحمزة غوث لفترات أطول.

وقد توالى بين عامي 1932 و1949، وبخاصة بعد خمود الحرب العالمية الثانية، إنشاء إحدى عشرة مفوضية كان أبرز دبلوماسييها على النحو الآتي:

في الأردن: قنصلية عمّان تحولت إلى مفوضية «عبد العزيز الكحيمي وأخوه أحمد الكحيمي».

في سوريا: قنصلية في دمشق تحولت إلى مفوضية ثم إلى سفارة «رشيد الناصر وعبد العزيز بن زيد».

في أفغانستان: مفوضية في كابل «فؤاد الخطيب»

في إيران: مفوضية ثم سفارة «حمزة غوث»

في لبنان: مفوضية «عبد العزيز بن زيد»

في إندونيسيا: مفوضية «عبدالرؤوف صبان»

في الباكستان: مفوضية «عبد الحميد الخطيب»

في فرنسا: مفوضية «فؤاد حمزة ثم د. رشاد فرعون»

في الولايات المتحدة الأمريكية: مفوضية «أسعد الفقيه ثم عبد الله الخيال»

في تركيا: مفوضية «توفيق حمزة»

في إيطاليا: مفوضية «موفق الألوسي»

كما أنشئت خلال عهد الملك عبد العزيز خمس قنصليات في المدن الرئيسية الآتية:

في البصرة «فخري شيخ الأرض ثم محمد الحمد الشبيلي»

في الإسكندرية «طلعت ناظر»

في القدس «يوسف الفوزان ثم أحمد ثم محمد المنصوري ثم أحمد الكحيمي»

في بومبي «يوسف الفوزان»

في نيويورك «إبراهيم بكر»

* باحث وإعلامي سعودي